

## الشروط والأحكام العامة للحسابات والخدمات المصرفية بالبنك المصري الخليجي

١. هذه الشروط والأحكام توضح التزامات البنك تجاه عملائه بالإضافة إلى التزامات العملاء تجاه البنك، وتطبق على كافة أنواع الحسابات التي يتم فتحها بالعملة المحلية أو الأجنبية بأى من فروع البنك. كما تسرى على هذا التعاقد التعليمات الصادرة من البنك المركزى المصرى فى هذا الشأن، والأحكام الواردة فى قانون التجارة المصرى والقانون المدنى وقانون البنك المركزى المصرى وتعديلاتهم.
٢. يكون نموذج (فتح حساب أفراد - معاملات إسلامية) وما يتضمنه من بيانات وشروط وأحكام بمثابة العقد بين البنك المصرى الخليجي والعميل على فتح وإدارة الحساب موضوع هذا العقد. ويكون هذا العقد غير محدد المدة ويتم إنهائه وفقاً لشروط الإنهاء الواردة بهذا النموذج.
٣. تشكل هذه الشروط والأحكام وتعديلاتها جزءاً لا يتجزأ من مستندات فتح الحساب والمستندات المتعلقة بالخدمة المصرفية ذات العلاقة والتي يقدمها البنك للعميل ويحق للعميل الإطلاع على نموذج فتح الحساب قبل التوقيع عليه، كما يحق له الحصول على نسخة منه فى أى وقت لاحق بعد فتح الحساب، كما يحق للعميل الإطلاع على الشروط والأحكام السارية فى أى وقت من خلال الموقع الإلكتروني للبنك المصرى الخليجي و/أو الحصول على نسخة منها من خلال أى من فروع البنك المصرى الخليجي.
٤. لدى قيام البنك بعرض المستندات والمعلومات والعقود بخصوص أى خدمة أو منتج فإن ذلك يتضمن التفاصيل الكاملة بشأن الإلتزامات المترتبة على العميل مقابل حصوله على الخدمة أو المنتج، ومن ثم على العميل أن يحرص على الإطلاع على هذه المعلومات والإلتزامات وأن يتأكد من فهمه الكامل لها ومن قدرته على الإلتزام بها قبل التوقيع على أى منها.
٥. إن توقيع العميل على نماذج وطلبات فتح الحسابات أو الاشتراك فى أو استخدام أى من الخدمات/المنتجات التي يقدمها البنك وتنفيذ أى معاملة لدى البنك، تعتبر جميعها قبولاً من جانب العميل للشروط والأحكام المنظمة لها وكذلك أية تعديلات قد تطرأ عليها من وقت لآخر من جانب البنك المصرى الخليجي.
٦. يتعين على العميل أن يقدم دائماً المعلومات الكاملة والدقيقة عند إستيفاء أى نماذج خاصة بالبنك وألا يقيم بإخفاء أى معلومات مطلوبة قد تكون هامة لمصلحته أولاً، وألا يقدم تفاصيل خاطئة حتى يساعد البنك على تقديم الخدمات المناسبة له بأفضل طريقة ممكنة.
٧. يقر العميل بأن لائحة أسعار الخدمات المصرفية الخاصة بالبنك وتعديلاتها تعد جزءاً لا يتجزأ من هذه البنود والشروط ويحق للعميل الإطلاع على التعريف السارية فى أى وقت من خلال الموقع الإلكتروني للبنك و/أو فروع البنك المصرى الخليجي وفى حالة إجراء أى تعديلات عليها يتم إخطار العميل مسبقاً عن طريق إرسال رسالة نصية أو خطاب مسجل أو البريد الإلكتروني أو مركز الخدمة الهاتفية وفقاً للبيانات المسجلة لدى البنك.
٨. يجب أن لا يقدم العميل، تحت أى ظرف، أى تفاصيل بشأن حسابه البنكى أو أى معلومات أخرى مصرفية دقيقة إلى أى طرف آخر مع التأكد من الإحتفاظ ببطاقات الخصم أو الائتمان وإسم المستخدم والرقم السرى فى أماكن سرية وأمنة والتأكد من عدم الإحتفاظ بإسم المستخدم والرقم السرى فى مكان واحد.
٩. يتعين على العميل تحديث المعلومات الشخصية الخاصة به بما فى ذلك بيانات الإتصال (عنوان السكن والعمل، والبريد الإلكتروني، ورقم الهاتف) بحيث يكون التحديث بشكل مستمر سواء عند طلب البنك ذلك أو عند حدوث أى تغيير لدى العميل بشأن تلك البيانات، وسيكون العميل مسئولاً عن المعلومات التي لم يتم بتزويد البنك بها وما قد ينتج عن ذلك.
١٠. فى حال إكتشاف العميل لأية عمليات مجهولة أو غامضة أو غير معروفة على حسابه أو الشك فى أن أى معاملة بها سرقة أو إختلاس أو تلاعب فى الحسابات أو خصم معاملات غير مصرح بها من حساباته، فعلى العميل إبلاغ البنك بذلك على الفور ودون تأخير.
١١. فى حالة عدم إلتزام العميل بما ورد بهذه الشروط والأحكام بخصوص تأمين وسرية البيانات والحفاظ على البطاقات وكلمات السر فإنه يتحمل المسؤولية الكاملة عن أية معاملات تمت دون موافقته وما يترتب عليها من عمولات ومصاريف.

### أولاً: التعريفات

- **البنك:** يقصد به البنك المصرى الخليجي ش.م.م سجل تجارى رقم ٨٨٥٠٢ صادر من مكتب سجل تجارى إستثمار القاهرة والكائن مركزه الرئيسى فى ٨، ١٠ شارع أحمد نسيم - محافظة الجيزة وجميع فروع جمهورية مصر العربية أو خلفاؤه أو الأشخاص الذين يتنازل لهم.
- **العميل:** يقصد به صاحب الحساب.
- **الحساب:** يقصد به أى حساب مفتوح لدى البنك المصرى الخليجي ويشمل ذلك كافة أنواع الحسابات لدى البنك.
- **يوم العمل:** يقصد به أى يوم يكون فيه البنك مفتوحاً لمزاولة أعماله بصورة رسمية.
- **البطاقة:** ويقصد بها بطاقة الخصم المباشر التي يصدرها البنك المصرى الخليجي بأنواعها التي تستخدم محلياً و/أو دولياً فى التعامل على حساب/حسابات العميل وفقاً لشروط الإستخدم السارية.
- **حامل البطاقة:** يقصد به أى شخص يتم إصدار البطاقة باسمه من قبل البنك لتنفيذ المعاملات المصرفية من خلال الحساب المصرفى ويشمل حامل البطاقة الأصلية والإضافية (إن وجد).
- **حامل البطاقة الرئيسية:** ويقصد به الشخص الذى وقع على هذا الطلب وقام البنك بفتح حساب البطاقة بإسمه وهو الملتزم بصفة أصلية تجاه البنك بسداد كافة المبالغ الناشئة عن إصدار وإستخدام البطاقة الأصلية وأى بطاقات إضافية تابعة وما قد يستحق عنهم من رسوم ومصروفات وعوائد وعمولات ومصاريف وخلافه والتي يتم خصمها وفقاً لللائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة بموقع البنك الإلكتروني وفى فروع البنك.
- **حامل البطاقة الإضافية:** ويقصد به الشخص الذى تصدر له بطاقة إضافية بموجب تعليمات من حامل البطاقة الأصلية (ويشترط ألا يقل سن حامل البطاقة الإضافية عن ١٦ عام فى تاريخ إصدار البطاقة).
- **التعامل بالبطاقة:** يقصد به إجراء عمليات سحب نقدى أو شراء سلع أو الحصول على الخدمات المصرفية بإستخدام البطاقة.
- **صلاحية البطاقة:** يقصد بها مدة صلاحيتها والتي تجدد تلقائياً ما لم تكن هناك موانع من البنك أو ورود تعليمات كتابية من العميل بعدم تجديدها.
- **العمولات والمصاريف والرسوم:** يقصد بها مختلف أنواع الرسوم التي يقوم البنك بتحصيلها مقابل الخدمات والمنتجات المقدمة للعميل أو التي يقوم البنك بسدادها نيابة عن العميل، ويمكن الإطلاع عليها من خلال لائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة بموقع البنك الإلكتروني أو من خلال الفروع.
- **المضاربة:** هى أن يتلقى البنك إيداعات العملاء وفقاً لصيغة المضاربة الشرعية التي يكون فيها البنك (المضارب) والمودعين (رب المال).
- **خدمة كشف الحساب الإلكتروني:** تعنى خدمة كشف الحساب الإلكتروني التي يقدمها البنك والخدمات المرتبطة بها (إن وجدت).
- **كشف الحساب الإلكتروني:** هو كشف يصدر على شكل نموذج إلكترونى ويرسل عبر رابط خاص بالخدمة.
- **عنوان المراسلات:** هو العنوان الذى قام العميل بتسجيله لدى البنك بغرض إستلام كشوف الحساب والمراسلات المطبوعة من البنك.

– مركز الخدمة الهاتفية: يقصد به مركز الخدمة الهاتفية الخاص بالبنك المصري الخليجي ويتم الإتصال به من داخل مصر على رقم ١٩٣٤٢ ومن خارج مصر على رقم +٢٠٢-١٩٣٤٢

### ثانياً: شروط وأحكام عامة:

١. يقر العميل بأنه المالك الأصلي والمستفيد الحقيقي والوحيد من فتح الحساب، وأن كافة الأموال والتعاملات على الحساب من مصادر مشروعة وقانونية. كما يقر بعدم وجود أية قيود قانونية على حريته في التعامل على حساباته.
٢. يقر العميل بشكل نهائي وغير مشروط بأن كافة الإيداعات التي تتم بحسابه بأية وسيلة مصرفية سواء عن طريقه أو عن طريق الغير، في حالة عدم الاعتراض عليها خلال ٣٠ يوماً من دخولها الحساب، مملوكة له ملكية تامة وأنه يعلم مصدرها ويقر بمشروعيتها وأنها من مصادر قانونية.
٣. يؤكد العميل أن البيانات المدلى بها صحيحة وحقيقية وكاملة. كما يقر بأنه سوف يقوم بتحديث بياناته خلال ٣٠ يوم من حدوث أى تغيير في البيانات التي تم موافاة البنك بها أو فور حصوله على جنسية أخرى أو عند طلب البنك ذلك. كما يصرح للبنك المصري الخليجي أو من يفوضه البنك بالتأكد من صحة المعلومات بالطريقة التي يراها مناسبة.
٤. يقر العميل بأنه قد أفصح على مسؤوليته بصورة صحيحة وكاملة عن موقفه من حمل الجنسية الأمريكية أو تمتعه بحق الإقامة الدائمة بالولايات المتحدة الأمريكية وكذلك بالنسبة لكافة البيانات التي قد تشير إلى الهوية الأمريكية، ويتعهد بإبلاغ البنك المصري الخليجي كتابياً فور حدوث أى تغيير يطرأ على تلك البيانات أو فور حصوله على الجنسية الأمريكية أو الجرين كارد (في حالة عدم التمتع بها عند فتح الحساب)، كما يتعهد باستيفاء كافة البيانات والمستندات التي قد يطلبها منه البنك للوفاء بالتزاماته تجاه تطبيق قانون الضرائب الأمريكية (فاتكا)، كما يقر بمسؤوليته عن كل ما سبق ودون أدنى مسؤولية على البنك المصري الخليجي.
٥. يقر العميل بأنه يوافق ويصرح للبنك المصري الخليجي بالإفصاح عن أية بيانات أو معلومات متعلقة بجميع أنواع حساباته الشخصية أو أى أموال مودعة لدى البنك سواء كانت حسابات مستقلة أو مشتركة و/أو جميع أنواع حسابات ناقصى الأهلية التي يقوم بإدارتها والتصرف فيها بصفته (ولى / وصى / قيم / واهب) وسواء كانت هذه الحسابات مستقلة أو مشتركة وذلك مع أى جهة ذات صلة بتنفيذ قانون الإمتثال الضريبي على حسابات الأمريكيين الخارجية FATCA وذلك سواء أكانت تلك الجهة محلية أو خارجية، مع التصريح لتلك الجهة بتبادل تلك المعلومات مع أطراف أخرى لأغراض تطبيق هذا القانون.
٦. يقر العميل بأنه يعي ويعلم بأن البنك المصري الخليجي غير مخول بتقديم مشورة أو معلومات ضريبية سواء فيما يتعلق بتطبيق قانون الفاتكا أو أى قانون ضريبي آخر، وأنه في حالة وجود أى إستفسارات أو بنود غير واضحة من جانبه بخصوص قانون الفاتكا فإنه يتعين عليه مراجعة مستشاره الضريبي ودون أدنى مسؤولية على البنك المصري الخليجي.
٧. هذا الحساب والحسابات الفرعية منه خاضع لمصروفات ورسوم والتي تتضمن مصاريف فتح الحساب، عمولة الحد الأدنى للربح، مصاريف إصدار كشف الحساب الورقي، ومصاريف خدمة الحساب السنوية ويتم خصم هذه الرسوم والمصاريف وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية للبنك المعلنة والسارية في حينه والتي يمكن الإطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو من خلال فروع مصرفنا.
٨. في حالة إجراء أى تعديلات على المصروفات والعمولات سيتم إخطار العميل مسبقاً عن طريق إرسال رسالة نصية أو خطاب مسجل أو البريد الإلكتروني أو مركز الخدمة الهاتفية وفقاً للبيانات المسجلة لدى البنك.
٩. يقر العميل بالتزامه بسداد كافة المصاريف/الرسوم/العمولات المستحقة للبنك والمعلقة على الحساب، وبعدم الإخلال بأى بند من بنود العقد المبرم وبأنه في حالة عدم التزامه بما ورد فإنه يحق للبنك إتخاذ اللازم نحو إغلاق حساب العميل.
١٠. يقر العميل بأن تمتعه بإعفاء من مصاريف أو عمولات مقرررة على عملية أو خدمة مصرفية أو أكثر لا يلغى حق البنك في تحصيلها على عمليات أو خدمات مصرفية مماثلة أو مشابهة لاحقاً.
١١. لا يستحق على الحساب الجارى عائد على الأرصدة الدائنة إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من البنك وفي هذه الحالة يتلقى البنك إيداعات العملاء وفقاً لصيغة المضاربة الشرعية التي يكون فيها البنك (المضارب) والمودعين (رب المال) ويوزع ربح المضاربة (عائد الإستثمار) بنسبة .....% للعميل وبنسبة .....% للبنك.
١٢. يحق للبنك إلغاء/تعديل الامتيازات المقررة لعملاء الشرائح المميزة على سبيل المثال فئة برايم أو برايفت أو غيرها من الشرائح المميزة والتي قد تتضمن على سبيل المثال وليس الحصر العمولات والمصاريف والخدمات الممنوحة وذلك في حالة انخفاض أرصدة العميل عن الحد المعلن أو عدم انطباق أحد شروط تلك الشرائح في حينه والتي يمكن الإطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو من خلال فروع مصرفنا. كما يحق للبنك تعديل أو إلغاء أسعار العائد المطبقة في حالة انخفاض أرصدة العميل عن الحد المعلن في لائحة أسعار الخدمات المصرفية.
١٣. في حالة رغبة العميل في نقل حسابه إلى فرع آخر أو إغلاق الحساب موضوع هذا التعاقد، سيقوم البنك المصري الخليجي بخصم الرسوم والمصاريف المقررة الخاصة بنقل أو إغلاق الحساب وفقاً لشروط التعاقد وللائحة أسعار الخدمات المصرفية الخاصة بالبنك المصري الخليجي المقررة في حينه والتي يمكن الإطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو من خلال فروع مصرفنا.
١٤. تعتبر جميع المراسلات والمكاتبات والإخطارات التي يرسلها البنك للعميل وفقاً لبيانات العميل المسجلة لدى البنك صحيحة ما لم يخطر البنك بما يفيد تغييرها وذلك فور حدوث التغيير بموجب خطاب موصى عليه يعلم الوصول، وتعتبر كافة مراسلات البنك قد سلمت للعميل بمجرد إرسالها بالبريد العادي/البريد المسجل/الرسائل النصية/البريد الإلكتروني - وفقاً لبيانات العميل المسجلة لدى البنك وفقاً لإفادة العميل - وتعتبر سجلات البنك وسائر الأوراق والوسائل دليلاً على صحة توجيه هذه المراسلات وإثباتاً لمحتواها ومنتجة لكافة آثارها القانونية دون إعتراض من صاحب الحساب على ذلك.
١٥. يخضع هذا العقد وشروط استخدام جميع خدمات البنك لقوانين جمهورية مصر العربية وأي نزاع ينشأ حول تفسيرهم أو تنفيذهم يكون النظر فيه بالمحاكم المختصة بجميع درجاتها داخل جمهورية مصر العربية.
١٦. تم تحرير هذه الشروط والأحكام باللغتين العربية والإنجليزية، وفي حال وجود أى تعارض بين النصين العربي والإنجليزي يعتمد النص العربي.

### ثالثاً: شروط وأحكام التعامل على الحساب

١. يتعهد العميل بالتزامه بكافة شروط وأحكام التعامل على الحساب كما يقر بالتزامه باستخدام الحساب بما لا يخالف القوانين المطبقة بجمهورية مصر العربية، ويتعهد العميل بالألا يقوم باستخدام حسابه/حساباته الشخصية في إجراء أى عمليات تجارية.
٢. يحافظ البنك على سرية كل ما يتعلق بالعمل ومعاملاته لدى البنك ويتبع سياسة الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالعمل وبالحساب نفسه وفقاً لقانون البنك المركزي المصري، ويصرح العميل للبنك بالكشف عن كل أو بعض بياناته أو البيانات الخاصة بمعاملاته طبقاً للقوانين السارية والمعمول بها في حالة إتخاذ أية إجراءات قانونية لإستيفاء حقوق البنك قبله أو لإثبات حقه في نزاع قضائي ينشأ بين البنك وبينه بشأن هذه المعاملات، كما يوافق العميل على أن يفصح البنك عن كافة المعلومات الخاصة به إذا تم إصدار أمر قضائي طبقاً للقانون المصري أو لتمكين البنك من الإلتزام بأى من المتطلبات الرقابية التي يخضع لها أو لتقديم أى من الخدمات والمنتجات وفقاً للضوابط الخاصة بها.

٣. يفوض العميل البنك المصرى الخليجي في الإستعلام عن حسابه/حساباته لدى أى من البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية أو أى من البلاد في الخارج وله في سبيل ذلك الحصول على أية بيانات بصددها.
٤. في حالة عدم إستيفاء العميل لجميع المستندات المطلوبة من قبل البنك بموجب اللوائح والقرارات الداخلية يكون للبنك الحق وفقاً لتقديره منفرداً ألا يقبل التعامل على هذا الحساب وذلك في أى وقت ودون إبداء أسباب.
٥. في حالة رفض البنك فتح الحساب للعميل وفقاً لتقديره المطلق ووفقاً للإجراءات والسياسات المعمول بها في هذا الشأن، فإنه يحق للعميل إستعادة المستندات الأصلية فقط (إن وجدت) المقدمة من جانبه للبنك لدى طلب فتح الحساب وذلك خلال مدة شهرين بحد أقصى من تاريخ تقديم الطلب وفي حالة عدم حضور العميل لإستلام تلك المستندات خلال تلك الفترة سقط حقه في المطالبة بأى من هذه المستندات بشكل نهائى ويعد ذلك تقييداً من جانبه للبنك لإتلاف تلك المستندات وفقاً لإجراءات البنك المعمول بها في هذا الشأن. وفي حالة طلب العميل معرفة أسباب رفض طلبه يقوم البنك بقبول أو رفض طلب العميل وفقاً لتقديره المطلق.
٦. في حالة وجود أى شكوى للعميل، فيحق له تقديم شكواه للبنك المصرى الخليجي من خلال أى من وسائل تقديم الشكوى لدى البنك، ويتم الرد على الشكوى خلال فترة لا تتجاوز خمسة عشر يوم عمل من تاريخ إستلامها (فيما عدا الشكاوى المتعلقة بمعاملات مع جهات خارجية حيث سيتم إخطار العميل بالمدة اللازمة لدراسة الشكوى وفقاً لطبيعة العملية محل الشكوى) وفي حالة عدم قبول العميل لمحتوى الرد يحق له إعادة تقديم الشكوى خلال ١٥ يوم من تاريخ إستلام الرد متضمناً أسباب عدم القبول وفي حالة عدم قبول الرد النهائي على شكواه من جانب البنك فإنه يحق له تصعيد الشكوى إلى البنك المركزى وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن. علماً بأنه لا يجوز للعميل توجيه أى شكوى للبنك المركزى المصرى مباشرة قبل الرجوع إلى البنك المصرى الخليجي أولاً. ويمكن للعميل الإطلاع على وسائل وقواعد والإجراءات التفصيلية لتقديم الشكوى على الموقع الإلكتروني للبنك أو الرجوع إلى أى فرع من فروع مصرفنا.
٧. يتعين على العميل أن يتأكد من الإحتفاظ بدفتر الشيكات الصادر له من البنك في مكان آمن ويتحمل مسؤولية كل ما يترتب على ضياع أو سرقة أو تزوير أو إستعمال غير قانونى لتلك الشيكات، كما يتعهد العميل أيضاً بإخطار البنك فوراً في حالة فقد أحد الشيكات أو ضياعه.
٨. يقبل البنك أوامر إيقاف دفع الشيكات في حالات الفقد أو السرقة أو إفلاس حاملها أو لأى أسباب أخرى قد يراها العميل صاحب الحساب، ويكون إيقاف الدفع تحت مسؤولية العميل الكاملة وفي هذه الحالة يتم تجميد مقابل وفاء الشيك لحين الحصول على إقرار موقع من كل من العميل (الساحب) والمستفيد بما يفيد أنه لم يسبق تظهيره وحصول المستفيد على قيمته.
٩. يقوم البنك بإبلاغ العميل بكشف برصيد حسابه (سواء كان ذلك في صورة كشف حساب إلكترونى/ كشف حساب ورقى) بحد أقصى كل ثلاثة أشهر ميلادية وفقاً لمتطلبات قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى، ويعكس هذا الكشف المعاملات التى تمت على حساب العميل خلال فترة كشف الحساب، وفي حالة عدم وصول اعتراض من العميل بموجب كتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول أو اعتراض كتابى يسلم لأى من فروع مصرفنا على الرصيد أو المعاملات الموضحة بكشف الحساب خلال ثلاثون يوماً من تاريخ إبلاغه بالرصيد إعتبر العميل موافقاً على صحة ما ورد بكشف الحساب ما لم يثبت العكس، وتعتبر كشوف الحساب الورقية قد وصلت إلى العميل بمجرد إرسالها عبر البريد على آخر عنوان مبلغ الى البنك من العميل، وتعتبر كشوف الحسابات الإلكترونية المرسله للعميل مستلمة في ذات وقت إرسالها.
١٠. كافة المراسلات مع العميل ستكون باللغتين العربية و/أو الإنجليزية وذلك من خلال وسائل الإتصال المتاحة على سبيل المثال وليس الحصر: الخطابات المسجلة - كشوف الحساب- الرسائل النصية القصيرة - مركز الخدمة الهاتفية - الإتصال التليفونى.
١١. للبنك الحق، في أى وقت من الأوقات ودون إبداء أى أسباب وفقاً لقراره المطلق، إغلاق حساب/حسابات العميل مع إبراء ذمة البنك من أى التزام مالى فيما يتعلق بالحساب المغلق وذلك بإصدار شيك مصرفى بالمبلغ الدائن الموجود بالحساب في ذلك الوقت بعد خصم أية مبالغ مستحقة على العميل لصالح البنك وإرسال خطاب بالبريد المسجل إلى العميل على آخر عنوان ثابت لدى البنك لزيارة الفرع ماسك الحساب لإستلام الشيك المصرفى ودون أى مسؤولية على البنك، كما أنه يجوز للبنك إتخاذ أى إجراء لإقفال الحساب على الفور إذا ما رأى البنك أن العميل قد قدم معلومات خاطئة / غير مكتملة في أى وقت، أو في حالة إستخدام الحساب بشكل غير قانونى أو في حالة إخلال العميل بهذه الشروط والأحكام.
١٢. يحق للعميل إغلاق الحساب في أى وقت وذلك من خلال تقديم طلب كتابى إلى البنك شريطة أن:
  - يتم سداد أية مبالغ مستحقة للبنك قبل إغلاق الحساب.
  - سداد مصاريف إغلاق الحساب وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة في حينه.
  - إعادة كافة الشيكات غير المستخدمة وفي حال تعذر على العميل إعادتها، فإنه يتحمل أية خسائر أو أضرار تنتج عن سوء إستخدام مثل هذه الشيكات.
  - إعادة كافة البطاقات الدائنة والمدينة الصادرة على الحساب إلى البنك.
١٣. ويقوم البنك بتنفيذ طلب العميل خلال خمسة أيام عمل، إلا في الحالات الخاصة التى قد تؤدى إلى تأخير تنفيذ الطلب مثل الوارد أعلاه على سبيل المثال وليس الحصر.
١٤. يجب على العميل - عند تغيير عنوانه الثابت بسجلات البنك - أن يقوم بإخطار البنك بذلك خلال ٣٠ يوم من التغيير.
١٥. يوافق العميل على حق البنك في قبول أو رفض هذا الطلب. وفي حالة قبول الطلب يصرح للبنك بخصم كافة المصاريف والعمولات المرتبطة بالخدمات التى قام بإختيارها من حسابه وذلك وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة بموقع البنك الإلكتروني وفي الفروع. وفي حالة طلب العميل معرفة أسباب رفض طلبه يقوم البنك بقبول أو رفض طلب العميل وفقاً لتقديره المطلق.
١٥. يتم السحب من هذا الحساب إما بواسطة إيفصال موقع من العميل بإستلام النقود مباشرة أو بواسطة شيكات يسحبها العميل على البنك من دفتر الشيكات المسلم له من البنك. علماً بأنه في حالة سحب العميل نقداً من شبك أى من فروع مصرفنا بمبلغ أقل من الحد الأدنى المحدد من قبل البنك فيتم تحميل العميل بمصاريف ويتم تحديد المصاريف والحد الأدنى للسحب وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة.
١٦. يفوض العميل البنك بالخصم على الحساب تلقائياً أية مبالغ قد تم إضافتها للحساب عن طريق السهو أو الخطأ كما يفوض العميل البنك في كشف حسابه في حالة عدم وجود رصيد كافي لتنفيذ هذا الإجراء على أن يكون إخطار العميل بقيد المعاملة وإظهارها في كشف الحساب.
١٧. يقر العميل ووافق إنه في حالة عدم تعامله على الحساب لمدة ١٢ شهر يصبح الحساب راكداً ويحق للبنك خصم مصاريف شهرية إضافية على الحساب بالإضافة إلى أية عمولات ومصاريف أخرى وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة حتى يتم تنشيطه مرة أخرى عن طريق زيارة الفرع وتحديث البيانات والتوقيع على المستندات اللازمة لتنشيط الحساب.
١٨. لا يعتبر البنك مسؤولاً عن أية خسائر تحدث بسبب البريد سواء ناتجة عن التأخر في تقديم أدوات وأوامر الدفع أو في حالة القصور في تقديمها أو طلب تحصيلها أو تقديم إشعار بعدم الدفع أو الإمتناع عن دفع أية مبالغ، ويحق للبنك أن يسترد أى مبلغ تكون قيمته مدفوعة مقدماً ولم يتم تحصيله.
١٩. يقر العميل بإعفاء البنك ومراسليه من كل مسؤولية تتعلق بتأخير عرض أو تقديم أو عمل بروتستو عدم دفع لكافة المستندات التجارية وخلافها المودعة منه برسم التحصيل أو الخصم وكذلك يعفى البنك من أية مسؤولية قد يتعرض لها نتيجة لإتخاذ الإجراءات القانونية لإجبار المدين على الدفع في الميعاد المحدد لدفع هذه الأوراق والمستندات التجارية

- والتي تقدم للتحويل أو للضمان أو الرهن لأية أغراض أخرى كما يقر بتحملة لكافة الرسوم والمصاريف والغرامات القضائية التي يتكبدها البنك في سبيل ذلك ويلتزم بسدادها فوراً إلى البنك وتعتبر مستندات البنك حجة عليه.
٢٠. يفوض العميل البنك في خصم المصروفات الناشئة عن هذا الحساب كمصاريف فتح الحساب ومصاريف خدمة الحساب السنوية والبريد والسويقت والتأمين والعمولات وكذلك الرسوم والمصاريف الناشئة عن عقود الرهن وقيدها وكافة المصروفات الأخرى وفقاً لائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنه.
٢١. يوكل العميل البنك في تنفيذ جميع العمليات المصرفية الخاصة به نيابة عنه كتحصيل الشيكات والكمبيالات والكوبونات وشراء وبيع الأوراق المالية وفتح الإعتمادات وعمليات بيع البضائع ويفوض البنك في إجراء البروتستو على الكمبيالات والشيكات في حالة عدم الدفع أو عدم القبول وخلافه كما يفوضه في قيدها على حسابه وفي إجراء كافة القيود الحسابية اللازمة لذلك أو إعادة قيدها بالشكل الذي يتناسب مع صحة الحسابات. وتعتبر جميع الأوامر الصادرة من وإلى البنك بشأن هذه العمليات وغيرها تنفيذاً لهذا التوكيل الذي يظل ساري المفعول طالما بقي الحساب مفتوحاً وتحت كامل مسؤولية العميل.
٢٢. يفوض العميل البنك في خصم ما يقدم إليه من كمبيالات وكفالات وشيكات والمسحوبات المخصومة والمغطاه والمشتراه منه والموقع عليها من العميل من حساباته المفتوحة لدى أي فرع من فروع البنك.
٢٣. بالنسبة للعمليات بالعملة الأجنبية بغير عملة الحساب يقر العميل بتحملة كافة مخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات بين تاريخ السحب/الصرف وتاريخ الدفع/التسوية وأن البنك غير مسئول عن تحمل أي خسارة قد تنشأ عن تغيير أسعار الصرف.
٢٤. يقر العميل ويوافق على أنه في حالة احتفاظه بحساب مع البنك بعملة أخرى غير الجنيه المصري والدولار الأمريكي واليورو، فإن البنك غير مطالب بالدفع بذات العملة الأجنبية، إلا إذا كانت هذه العملة متوفرة لديه، ويتم تحديد سعر الصرف الأجنبي وفقاً لأسعار الصرف المعلنه بواسطة البنك في تاريخ الدفع.
٢٥. إذا تعددت حسابات العميل لدى البنك في أي من فروع الأخرى (الحساب الأصلي وما يتفرع عنه من حسابات فرعية أخرى) يوافق العميل على إعتبارها جميعاً وحدة واحدة وعلى قيام البنك بالخصم على حساباته الدائنة بأية مبالغ وفاء لمطلب البنك من أي منها بحيث لا يستحق للعميل أية أرصدة دائنة إلا بعد تسوية جميع الحسابات أيأ كانت وبأى عملة وبعد سداد كافة المديونيات المستحقة للبنك على العميل من أصل وعائد ومصروفات أو أية مستحقات أخرى.
٢٦. يحق للعميل إجراء مقاصة أو تسوية لحساباته في أي وقت ويستثنى من ذلك الحالات التي يكون الحساب فيها مرهوناً لصالح البنك أو راكد أو متحفظ عليه أو وجود أي سبب قانوني يمنع التصرف في الحساب.
٢٧. في حالة وفاة العميل أو إندام أهليته لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أية خسائر قد تنشأ عن أي تعاملات تتعلق بالحساب ما لم يتلقى البنك إشعاراً خطياً بذلك مصحوباً بمستندات مقبولة قانوناً.
٢٨. إن أية وكالة أو تفويض أصدره أو قد يصدره العميل سواء قبل أو بعد فتح الحسابات عاماً كان أو خاصاً إذا كان من شأنه أن يتيح للوكيل أو المفوض التصرف بحسابات العميل يبقى نافذاً إلى حين قيام العميل بإخطار البنك خطياً بخلاف ذلك.
٢٩. للبنك ودون الإزام عليه أن يعتمد أي تفويض أو توكيل مصادق على صحة توقيع العميل من المراجع الرسمية لأية دولة أو البنوك المراسلة حتى وإن كان توقيع العميل غير مطابق لنموذج التوقيع المحفوظ لدى البنك.
٣٠. في حالة إلغاء التوكيل/ التوكيلات الصادرة من العميل يتعين على العميل إخطار البنك بموجب طلب كتابي يقدم إلى البنك أو بخطاب مسجل يعلم الوصول (البريد المسجل) ولا تسرى تعليمات الإلغاء إلا من يوم العمل التالي لتاريخ وصولها إلى علم الفرع الذي يحتفظ بالحسابات ولا يكون البنك مسؤولاً عن أي تعاملات قد تمت قبل هذا التاريخ.
٣١. يفوض العميل البنك تفويضاً نهائياً وغير قابل للإلغاء أو الرجوع فيه بتسجيل كافة المكالمات الهاتفية التي تتم من خلال مركز الخدمة الهاتفية بحيث تكون بمثابة دليل نهائي وقاطع في الإثبات ولا يمكن الاعتراض عليها مطلقاً.

### رابعاً: الشروط والأحكام الخاصة بحساب التوفير / الجارى الإستثمارى

١. تعتبر الشروط والأحكام والتعريفات السابق ذكرها وأي تعديلات لاحقة تتم عليها جزءاً لا يتجزأ من الشروط والأحكام الخاصة بحساب التوفير/ الجارى الإستثمارى.
٢. يتلقى البنك إبداعات العملاء وفقاً لصيغة المضاربة الشرعية التي يكون فيها البنك (المضارب) والمودعين (رب المال).
٣. يوزع ربح المضاربة (عائد الإستثمار) بنسبة .....% للعميل وبنسبة .....% للبنك (للحد الأدنى المقرر) بذات عملة الحساب في نهاية كل فترة بعد التسوية النهائية للأرباح المترتبة على النتائج الفعلية للأعمال خلال الفترة وفقاً لأسعار العائد المعلنه في البنك في حينه.
٤. يقوم البنك بالإعلان بصفة دورية عن أي تعديلات في نسب توزيع الأرباح بين البنك والعملاء في فروع وعلى الموقع الإلكتروني للبنك أو عن طريق البريد الإلكتروني أو إرسال رسالة نصية أو خطاب مسجل أو من خلال مركز الخدمة الهاتفية وفقاً للبيانات المسجلة لدى البنك ويكون التعديل نافذاً بحق العميل بمجرد الإعلان عنه على موقع البنك الإلكتروني.
٥. يتم إحتساب العائد الدائن على أقل رصيد متوفر خلال كل شهر ويقيد العائد في يوم العمل الأول من كل شهر بعد التسوية النهائية للمضاربة.
٦. يجدد إستثمار رصيد الحساب لمدد أخرى تلقائياً ما لم يخطر العميل البنك بعدم رغبته في التجديد.
٧. تقع الخسارة على رب المال (العميل) ما لم يثبت تقصير المضارب (البنك) أو مخالفته شروط المضاربة فحينئذ تقع الخسارة عليه.
٨. في حالة طلب العميل إغلاق الحساب قبل تاريخ توزيع الأرباح فلا يتم إحتساب أرباح عن الشهر الذى تم فيه إغلاق الحساب.
٩. يمكن إصدار دفاتر شيكات على الحساب الجارى الإستثمارى.
١٠. تحتسب مدة الإستثمار على الحسابات طبقاً لنوع الحساب وشروطه.

### خامساً: الشروط الخاصة بالخدمات المصرفية

#### ١) شروط إستخدام بطاقة الخصم المباشر

١. يتعين على العميل الإطلاع على هذه الشروط والأحكام حيث أنها تتضمن التفاصيل الكاملة بشأن إلتزامات العميل المترتبة على حصوله على بطاقة الخصم الخاصة بمصرفنا وكيفية إستخدامها والتأكد من فهمه الكامل لها ومن قدرته على الإلتزام بها قبل التوقيع عليها. ويعتبر توقيع العميل على هذا النموذج موافقة صريحة منه على كافة البنود والشروط والأحكام الواردة به وهذا الإقرار نهائى ولا يجوز الرجوع فيه حالياً أو مستقبلاً لأى سبب من الأسباب أو بأى صفة كانت، ويظل سارياً حتى بعد إغلاق الحساب/ الحسابات لدى البنك، كما يقر بموافقتة على أنه يحق للبنك تعديل أى من هذه الشروط والأحكام أو بعضها في أى وقت، ويمكن للعميل الإطلاع على الشروط والأحكام السارية من خلال الموقع الإلكتروني للبنك المصرى الخليجي كما يحق للعميل الحصول على نسخة منها من خلال أى من فروع البنك في حالة طلبها.
٢. إصدار وإستخدام بطاقة الخصم المباشر والبطاقات الفرعية خاضع لمصروفات ورسوم والتي تتضمن مصاريف الإصدار ومصاريف إعادة الإصدار ومصاريف التجديد بالإضافة إلى أى مصاريف أخرى متعلقة بطاقة الخصم المباشر وفقاً لما هو وارد بلائحة التعريفات المصرفية للبنك المعلنه والسارية في حينه والتي يمكن الإطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو من خلال فروع مصرفنا.

٣. في حالة إجراء أى تعديلات على المصروفات والعمولات سيتم إخطار العميل مسبقاً عن طريق إرسال رسالة نصية أو خطاب مسجل أو البريد الإلكتروني أو مركز الخدمة الهاتفية وفقاً للبيانات المسجلة لدى البنك.
  ٤. يقر العميل بموافقةه وإلتزامه (بسداد/تفويض البنك في خصم) كافة المصاريف والعمولات المرتبطة بالخدمة من حسابه وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة في حينه.
  ٥. يوافق العميل على أن يقوم البنك بإرسال البطاقة عن طريق شركة الشحن التي تقدم خدمات البريد للبنك، كما يقر أن قيامه بإخطار شركة البريد برقم مستند تحقيق الشخصية الخاص به (بطاقة الرقم القومي للمصريين وجواز السفر للأجانب) مع توقيعه بالإستلام يعد بمثابة إقرار منه بإستلام البطاقة بشخصه.
  ٦. فور إستلام البطاقة يقوم العميل بتنشيطها عن طريق الإتصال بمركز الخدمة الهاتفية.
  ٧. يكون العميل مسؤولاً ومسئولية مطلقة غير مشروطة قبل البنك عن كافة المصاريف والإلتزامات المترتبة على إصدار و/أو تجديد و/أو إستبدال و/أو إستخدام البطاقة الأصليه والبطاقة الاضافية التابعة كذلك النتائج المترتبة على فقد أو هلاك أو إساءة إستخدام البطاقة.
  ٨. يتعين على العميل أن يغذى حسابه بأرصدة تكفي لتغطية خصم البنك للمصاريف وكافة الإلتزامات الناشئة عن إستخدام البطاقة كما يوافق العميل على خصم قيمة إستخدامات البطاقة فوراً من رصيد حسابه.
  ٩. لا يكون البنك مسؤولاً بأى وجه إذا رفضت أية منشأه قبول البطاقة في إتمام المعاملات.
  ١٠. في حالة سحب مبالغ تجعل الحساب المرتبط على البطاقة مديناً لأى سبب يلتزم العميل بسداد تلك المبالغ فوراً وفي حالة عدم السداد يصرح العميل للبنك بالتنفيذ بالخصم على أى حسابات دائنة أو ضمانات بإسمه بالبنك كالكسوك لأجل، حسابات التوفير، شهادات الإيداع، حسابات الإستثمار، أو غيرها وذلك دون إخطار صاحب البطاقة أو إنذاره أو الحصول على موافقة منه بذلك.
  ١١. البنك غير مسئول عن أى خلافات تنشأ بين حامل البطاقة والتجار حول السلع والخدمات المختلفة التي حصل عليها بموجب البطاقة كما أنه إذا أصدر التاجر قسيمة إسترجاع لمبلغ كلى أو جزئى عن معاملة بيع تمت بإستخدام البطاقة فإن البنك سوف يقوم بإضافة المبلغ المرتجع للحساب فقط عند إستلام قيمة الإسترجاع من البنك المحصل.
  ١٢. يحق للبنك وضع حدود لإستخدام (عمليات سحب/ شراء) البطاقة خارج جمهورية مصر العربية، وفي حالة تغيير تلك الحدود سيقوم البنك بإبلاغ العميل عن طريق الموقع الإلكتروني للبنك أو إرسال رسالة نصية أو خطاب مسجل أو البريد الإلكتروني أو مركز الخدمة الهاتفية وفقاً للبيانات المسجلة لدى البنك.
  ١٣. من المتفق عليه بين الطرفين أن كافة إستخدامات البطاقة داخل جمهورية مصر العربية بالجنه المصري ويتم خصمها فوراً من رصيد الحساب أما بالنسبة لكافة إستخدامات البطاقة خارج جمهورية مصر العربية (بالعملة الأجنبية المختلفة) فيتم تقييمها بالجنه المصري بسعر التحويل المعلن بمعرفه مؤسسة ماستر كارد في تاريخ التسوية وتقيد على الحساب بالجنه المصري أو يتم سدادها بذات العملة الأجنبية حسبما يرى البنك، مع الإلتزام العميل بفروق الأسعار الناشئة عن التقييم والتي تحددها مؤسسة ماستر كارد وكذلك العمولات المقررة والمعلنة من طرف البنك وحدود التعامل المقررة للإستخدام بموجب البطاقة خارج جمهورية مصر العربية.
  ١٤. كافة العمليات التي تتم بإستخدام البطاقة على آلات التجار أو ماكينات الصراف الآلى بإستخدام الرقم السرى وكذلك العمليات التي يستخدم العميل فيها خدمة البطاقة اللا تلامسية بدون إستخدام الرقم السرى هي مسئولية العميل مطلقة ولا يحق له الرجوع على البنك في حالة ثبوت وجود تقصير من جانبه. لذا يتوجب على العميل الرجوع للموقع الإلكتروني للبنك لمراجعة إحتياطات وقواعد التعامل مع البطاقات الإلكترونية قبل إستخدام البطاقة.
  ١٥. حامل البطاقة مسئول مسئولية مطلقة عن سلامة البطاقة والرقم السرى وعدم الإحتفاظ بهما في مكان واحد، وفي حالة فقد أو سرقة كلاهما أو أيهما يلتزم حامل البطاقة فوراً بالإتصال بمركز الخدمة الهاتفية لإيقاف سريانها وتعزيز ذلك كتابياً بموجب طلب كتابى يذكر به التفاصيل المقدمة ويحمل العميل كافة المبالغ الناتجة عن إستخدام البطاقة من تاريخ الفقد أو السرقة حتى إستلام البنك لطلب الإيقاف ويتعهد حامل البطاقة في حالة العثور عليها ألا يستخدمها ويقوم بإعادتها للبنك فوراً لإتخاذ إجراءات إتلافها. كما يتعين على العميل تقديم طلب إعادة إصدار بطاقة و/أو رقم سرى جديد ويخضع هذا الطلب لمصاريف تحدد وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة في حينه.
  ١٦. في حالة حدوث تلاعب في حساب العميل أو سرقة أو فقد البطاقة/البطاقات الصادرة للعميل من البنك المصري الخليجي:
- يكون البنك المصري الخليجي مسئولاً:**
- عن المعاملات التي تمت بعد إخطاره بشكل رسمى وفقاً لطرق الإخطار المعتمدة (الإتصال بمركز الخدمة الهاتفية وتعزيز ذلك كتابياً بموجب طلب كتابى) بحدوث تلاعب في الحساب أو سرقة أو فقد البطاقة/البطاقات، ويقوم البنك برد أى مبالغ/ مصاريف تم خصمها، إلا إذا ثبت من أنظمة وسجلات البنك أو مقدم الخدمة أن المعاملة تمت بتصريح من العميل أو بتحايل من جانبه.
- يكون العميل مسئولاً:**
- أ. إذا تأكد للبنك عدم قيام العميل بأخذ التدابير الإحترازية وبذل الجهد اللازم للحفاظ على البطاقات الصادرة له وكافة المعلومات الخاصة بحساباته والتي تشمل على سبيل المثال وليس الحصر الأرقام السرية وكلمات السر الخاصة بالخدمات المصرفية الصادرة له على الحساب.
  - ب. عدم قيام العميل بالإبلاغ الفورى عن حدوث تلاعب في حساباته أو فقد أو سرقة البطاقات المصرفية الصادرة له.
  ١٧. يحق للبنك إيقاف إستخدام البطاقة أو إلغائها فى أى وقت مع إخطار العميل.
  ١٨. يتعين على العميل التحقق من صحة بيانات معاملات السحب النقدي والشراء من خلال مراجعة كشف الحساب الدوري أو كشف الحساب المختصر/ رصيد الحساب من خلال ماكينات الصراف الآلى/ الرسائل النصية المرسله من البنك على الهاتف المحمول المبلغ للبنك وفي حالة الاعتراض على أى عملية فيتعين على العميل تقديم اعتراض كتابى مع المستندات المؤيدة (إن وجدت) للبنك خلال المهلة الممنوحة للاعتراض والتي تتحدد وفقاً لنوع المعاملة والشبكة التي تمت من خلالها، علماً بأنه يمكن للعميل معرفة المهلة الممنوحة للاعتراض إما بالاتصال بمركز الخدمة الهاتفية أو زيارة أي من فروع مصرفنا. علماً بأن عدم الاعتراض على العملية خلال المهلة الممنوحة يعد بمثابة موافقة العميل عليها ولا يجوز الاعتراض عليها بعد انتهاء تلك المهلة، كما أن البنك لا يكون ملزماً بإضافة المعاملات محل النزاع ما لم تكن قيمتها قد أضيفت إلى حساب البنك من خلال البنك المحصل أما في حالة عدم ثبوت حق العميل في المطالبة فيتم خصم مصاريف من الحساب وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية في حينه.
  ١٩. يتعين على حامل البطاقة أن يوقع على إشعارات المبيعات والسلف النقدية عند إستخدام البطاقة مع إحتفاظه بصورة منها وفي حالة عدم ضرورة توقيع حامل البطاقة على أية إشعارات فإن ذلك لا يعفى العميل من الإلتزامه قبل البنك بسداد قيمتها إذا وجدت بصمة البطاقة وتم تسجيل البطاقة إلكترونياً فى الآلة التي تعامل معها حامل البطاقة مع قيد القيمة على الحساب.
  ٢٠. يحق للعميل طلب إلغاء البطاقة/ البطاقات الصادرة على الحساب وذلك عن طريق تقديم طلب كتابى فى أى من فروع البنك مع إلتزامه بردها للبنك على أن يظل الإلتزام قائماً وسارياً بالنسبة للمعاملات التي تمت بالبطاقة حتى تاريخ الإلغاء وسداد مصاريف إغلاق البطاقة وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة في حينه ويقوم البنك بتنفيذ طلب العميل خلال خمسة أيام عمل، إلا فى الحالات الخاصة التي قد تتطلب إجراءات إضافية قد تودى إلى تأخير تنفيذ الطلب (على سبيل المثال لا الحصر سداد أية مبالغ مستحقة للبنك قبل الإلغاء).

٢١. لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة يتكبدها العميل إذا لم يتمكن من الحصول على أي من الخدمات لأي سبب خارج سيطرة البنك، على سبيل المثال وليس الحصر القوة القاهرة وإقطاع الكهرباء أو عطل في المعدات المستخدمة.
٢٢. البطاقة مملوكة للبنك المصري الخليجي وتعد أمانة لدى حاملها ويتعهد بردها للبنك فور طلب البنك ذلك .
٢٣. يفوض العميل البنك في تجديد البطاقة عند إنتهاء مدة صلاحيتها دون الحاجة لإستيفاء موافقة العميل مع إحتفاظ العميل بالحق في إلغاء هذا التجديد من خلال إخطار البنك كتابياً قبل إنتهاء مدة صلاحية البطاقة بشهرين على الأقل.
٢٤. في حالة التعامل على الشبكة الإلكترونية (الإنترنت) بإستخدام بطاقة البنك المصري الخليجي فإن العميل يكون مسؤولاً عن حماية بياناته وبيانات البطاقة وأن يقوم بالعمليات مع المتاجر المعروفة من خلال أجهزة إلكترونية آمنة وأن يقوم العميل بالتحقق من أن المواقع الإلكترونية التي يتم تنفيذ العمليات من خلالها آمنة، كما يجب على العميل الرجوع للموقع الإلكتروني للبنك لمراجعة إحتياجات وفوائد التعامل مع البطاقات الإلكترونية قبل إستخدام البطاقة، ويقر العميل أن البنك غير مسئول عن أي أضرار أو خسائر قد تلحق بالعميل في حالة وجود نقص من جانب العميل أو نتيجة تعطل الخدمة لظروف خارجة عن إرادة البنك.
٢٥. يحق للبنك في أي وقت ودون أدنى مسؤولية عليه إيقاف التعامل بالبطاقة مؤقتاً أو عدم تجديدها/ إعادة إصدارها إذا توافرت لديه أية شكوك بإستخدام البطاقة بشكل غير مشروع سواء بناء على تقارير قد يتلقاها البنك أو نتيجة عدم تمكنه من إثبات صحة المعاملات مع حاملها خاصة إذا وردت معاملات مشكوك بها من إحدى الدول المصنفة على أنها ذات مخاطر مرتفعة أو لأي سبب آخر يراه البنك وفقاً لتقديره.
٢٦. في حالة سفر حامل البطاقة خارج مصر فإن عليه إبلاغ البنك قبل السفر للخارج عن طريق الإتصال تليفونياً بمركز الخدمة الهاتفية أو زيارة أقرب فرع وفي حالة عدم الإبلاغ يحق للبنك إيقاف البطاقة عند إستخدامها بالخارج.
٢٧. يحظر إستخدام البطاقة في العمليات المحظورة قانوناً بما فيها شراء بضائع أو الحصول على خدمات مجرمة بموجب القانون المصري.
٢٨. يقر العميل بإلتزامه بكافة أحكام وشروط البطاقات الصادرة لصالحه من البنك المصري الخليجي كما يقر بالإلتزام بحدود السحب بالعملة الأجنبية وفقاً للحدود المقررة من البنك والإلتزام بالإستخدام الشخصي للبطاقات سواء في حالة السحب النقدي أو المشتريات، وعدم إستخدامها بغرض الإتجار النقدي أو في البضائع أو إستخدامها في تمويل عمليات تجارية، وعدم إستخدام البطاقة من جانب أي شخص آخر بإستثناء حاملها الأصلي فقط، ويقر العميل بحق البنك المصري الخليجي في وقف أو إلغاء البطاقات الصادرة له أو إتخاذ ما يراه من إجراءات في حالة مخالفته لأي مما سبق، مع إعتبار ما سبق جزء لا يتجزأ من طلب إصدار البطاقة و تتم له.
٢٩. في حالة ما إذا تبين للبنك أنه قد تم إصدار بطاقة خصم مباشر للعميل مسبقاً، فإنه سيتم إعتبار هذا الطلب بمثابة طلب إعادة إصدار للبطاقة.
- ٢) شروط خاصة بخدمة الإختيار الذاتي للرقم السري**
١. تقدم خدمة الإختيار الذاتي للرقم السري لعملاء بطاقات الخصم المباشر.
  ٢. بعد إستلام البطاقة وتفعيلها من خلال مركز الخدمة الهاتفية يقوم العميل بإنشاء الرقم السري من خلال إحدى ماكينات الصراف الآلى التابعة للبنك وذلك بإتباع الإجراءات التالية:  
- فور قيام العميل بإدخال البطاقة في ماكينة الصراف الآلى سوف تظهر له شاشة تحتوي على عدة إختيارات فيقوم بالضغط على إختيار "تغيير رقم سري" ثم يقوم العميل بإدخال رقم سري مكون من أربعة أرقام من إختياره.
  - يتم ألياً حفظ الرقم السري في النظام بحيث يمكن للعميل إستخدام البطاقة فور الإنتهاء من خطوات إنشائه.
  ٣. يمكن للعميل في أي وقت تغيير الرقم السري الخاص به من خلال ماكينات الصراف الآلى التابعة للبنك أما في حالة عدم تذكر العميل للرقم السري يتعين تقديم طلب كتابي في أحد فروع البنك وفي هذه الحالة يتم إصدار رقم سري مطبوع ويخضع ذلك لمصاريف تحدد وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة في حينه.
- ٣) خدمة كشف الحساب الإلكتروني**
١. في حال إختيار العميل خدمة كشف الحساب الإلكتروني، تقدم هذه الخدمة شهرياً مجاناً وفقاً لهذه الشروط والأحكام، وفي حال أي تغيير في مصاريف هذه الخدمة سيتم إخطار العميل من خلال إرسال رسالة نصية أو خطاب مسجل أو البريد الإلكتروني أو مركز الخدمة الهاتفية وفقاً للبيانات المسجلة لدى البنك بأنه قد تم تعديل لائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة والتي يمكن الإطلاع عليها من خلال موقع البنك الإلكتروني وفي فروع البنك.
  ٢. فور إشتراك العميل في خدمة كشف الحساب الإلكتروني، سيقوم البنك بإرسال رسالة نصية إلى هاتف العميل المحمول المدون في الطلب لإخطاره بالرابط الذي يتم من خلاله تقديم الخدمة ويطلب منه الإتصال بمركز الخدمة الهاتفية للحصول على الرقم السري الذي يصدر لمرة واحدة.
  ٣. فور دخول العميل على الرابط سيطلب منه تغيير الرقم السري كشرط إلزامي.
  ٤. في حالة عدم إستلام العميل للرسالة النصية/عدم تذكره للرقم السري، يجب عليه الإتصال بمركز الخدمة الهاتفية ليتم إصدار رسالة نصية برقم سري جديد.
  ٥. يلتزم العميل بتوفير رقم هاتف محمول صحيح ولا يكون البنك مسؤولاً عن عدم إستلام العميل لخدمة كشف الحساب الإلكتروني بسبب عدم صحة أو صلاحية أو تغيير رقم الهاتف المحمول المقدم من العميل.
  ٦. بالإشتراك في خدمة كشف الحساب الإلكتروني، يعتبر العميل قد وافق على وقف إستلام كشف الحساب في صورته الورقية.
  ٧. يتم إصدار كشف الحساب الإلكتروني شهرياً ويلتزم العميل بالدخول على الرابط لمراجعتة.
  ٨. يقر العميل أن كشوف الحساب الإلكترونية تعد دليل قاطع يعزز صحة معاملات وأرصدة حساباته طرف البنك ما لم يتم الإعتراض عليها كتابياً بموجب كتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول أو إعتراض كتابي يسلم لأي من فروع مصرفنا في خلال ٣٠ يوم من تاريخ إصدار كشف الحساب.
  ٩. لا يتحمل البنك أية مسؤولية عن التأخير في إصدار كشوف الحساب الإلكترونية لأسباب خارجة عن إرادته أو ترجع لأعطال في الشبكات الإلكترونية أو الإتصالات.
  ١٠. يتم إرسال كشوف الحساب الإلكترونية على الهاتف المحمول للعميل المبلغ للبنك ويكون العميل مسئول مسؤولية كاملة عن تأمين هاتفه ويعفى العميل البنك من أية أضرار قد يتكبدها - بشكل مباشر أو غير مباشر - نتيجة عدم تأمينه لهاتفه والتي قد تؤدي إلى أي أضرار ومنها على سبيل المثال لا الحصر التلاعب في البيانات الواردة في كشف الحساب الإلكتروني.
  ١١. يقر العميل بعلمه وموافقته على أن تخزين المعلومات - الذي يشمل على سبيل المثال لا الحصر: كلمة المرور وبيانات الحساب وأرصده وتفاصيل المعاملات وأية معلومات أخرى يتم تخزينها على أجهزة العميل الشخصية - يكون على مسؤوليته الخاصة ولا يتحمل البنك أية مسؤولية في حالة الكشف عن هذه المعلومات لأطراف أخرى.
  ١٢. تعتبر كشوف الحسابات الإلكترونية المرسله للعميل مستلمة في ذات وقت إرسالها إليه بغض النظر عن قيام العميل بالإطلاع عليها من عدمه .
  ١٣. يحق للعميل في أي وقت طلب كشف حساب ورقي من خلال أي فرع من فروع البنك ويكون هذا الطلب خاضعاً للرسوم المعتمدة بالبنك في حينه.
  ١٤. يوافق العميل على أنه يحق للبنك، وفقاً لتقديره المطلق وفي أي وقت، رفض تقديم الخدمة للعميل أو إنهاء إستخدامه لها مع إبداء أسباب ذلك للعميل إن أمكن وفقاً لتقدير البنك.
- ٤) خدمة كشف الحساب الورقي**

١. في حال إختيار العميل خدمة كشف الحساب الورقي، تقدم هذه الخدمة ربع سنوياً علماً بأنه يحق للعميل في - أي وقت خلال هذه المدة - الحصول على كشف حساب ورقي عن طريق زيارة أقرب فرع وذلك مقابل مصاريف تحدد وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة والسارية في حينه والتي يمكن الإطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو من خلال فروع مصرفنا.
٢. تخضع خدمة كشف الحساب الورقي لمصروفات ورسوم وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة والسارية في حينه والتي يمكن الإطلاع عليها من خلال الموقع الإلكتروني للبنك أو من خلال فروع مصرفنا. وفي حالة إجراء أي تعديلات على المصروفات والعمولات سيتم إخطار العميل مسبقاً عن طريق إرسال رسالة نصية إلى هاتف العميل المحمول المسجل طرف البنك.
٣. يحق للعميل في أي وقت يشاء طلب إيقاف خدمة كشف الحساب الإلكتروني وتفعيل خدمة كشف الحساب الورقي عن طريق تقديم طلب جديد يحدد فيه العنوان الذي يرغب في إستلام المراسلات من خلاله أو حفظ البريد طرف البنك ويتم منح البنك مدة لا تقل عن ١٠ أيام عمل للتنفيذ على أن يخضع كشف الحساب/الحسابات الورقي للعميل للمصاريف وفقاً للرسوم المعتمدة بالبنك في حينه.
٤. حفظ البريد في البنك يشمل أية إشعارات أو مراسلات أو وثائق أو أوراق تجارية مرتدة وتخضع لرسوم ومصاريف البنك وفقاً للائحة أسعار الخدمات المصرفية المعلنة ويلتزم العميل بمراجعة البنك بشكل دوري (بحد أقصى كل ثلاثة أشهر) لإستلام المراسلات الخاصة به يسقط حقه في المطالبة بالتعويض عن أي ضرر قد يترتب على حفظ مراسلاته لدى البنك أو على عدم قيامه بإستلامها في الوقت المناسب.